



خلال 2018 .. والتضخم لأدنى مستوياته منذ 15 عاما

# «الوطني»: البورصة جذبت 277 مليون دينار تدفقات أجنبية.. الأكبر تاريخياً

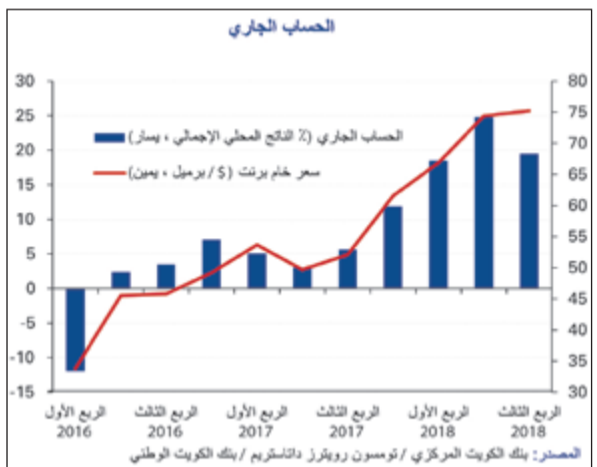
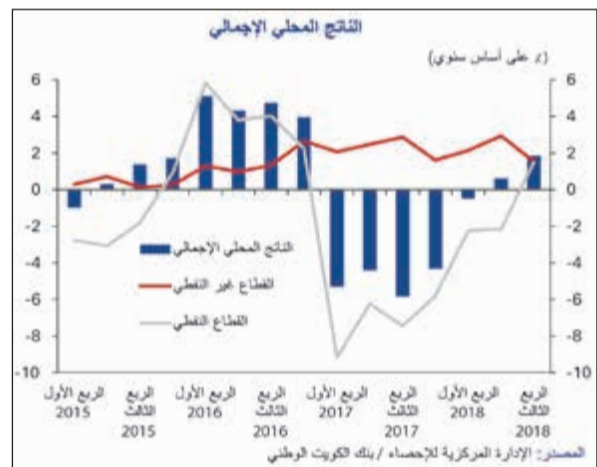


قال تقرير بنك الكويت الوطني إن مؤشر بورصة الكويت انخفض 0,6% في ديسمبر، وهو أقل من أداء المؤشر العام للاستثمار الخليجي، الذي ارتفع 0,8%، حيث تأثر السوق بانخفاضات في السلع الاستهلاكية والخدمات المالية وقطاعات الاتصالات. ومع ذلك، لا تزال مؤشرات السوق الأخرى قوية، حيث بلغت القيمة الرأسمالية في السوق 29,6 مليار دينار، مع متوسط دوران يومي بلغ 112 مليون سهم في ديسمبر، أي أعلى بكثير من المتوسط البالغ 88 مليون في عام 2018 ككل. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم تداول ديسمبر من خلال تدفقات أجنبية صافية قياسية بلغت 101 مليون دينار، نتيجة للمرحلة الثانية من إدراجها ضمن مؤشر فوتسي، التي تمت في 24 ديسمبر، حيث بلغ صافي التدفقات الأجنبية الصافية للسنة إلى 277 مليون دينار، وهو الأكبر في تاريخ السوق الكويتي. فإلى جانب ارتفاع أسعار النفط معظم العام، ساعد هذا الإدراج السوق على تحقيق نمو سنوي بنسبة 5,2% في عام 2018، متفوقاً على بعض الأسواق العالمية والناشئة. ومع الأخذ بعين الاعتبار بالأفاق الإيجابية للميزانية المالية والأرباح المرتفعة للسوق، والزيادة في استقطاب المستثمرين الأجانب في ظل احتمال إدراجها في مؤشر مورغان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة، فإن آفاق النمو في عام 2019 تبدو جيدة.

## 11% تراجع في تحويلات الوافدين

للوافدين بنسبة 11% مقارنة بالربع السابق حيث بلغت 1,1 مليار دينار. أما فيما يخص الحساب المالي (الذي يعكس التغييرات في ملكية الأصول الدولية)، فكانت هناك زيادة كبيرة في الودائع الحكومية في الخارج بقيمة 1,5 مليار دينار في الربع الثالث، مما قد يكون انعكاساً لارتفاع أسعار النفط. وكان هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ في معدلات الاقتراض الخارجي من قبل الشركات المحلية بلغت قيمته 1,1 مليار دينار. وبنهاية الربع الثالث سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 500 مليون دينار (4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما أدى إلى انخفاض بقيمة مماثلة في أرصدة احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بنهاية الفترة، والتي كانت قد شهدت ارتفاعاً قيسياً بلغ 10,9 مليارات دينار في الربع الثاني.

ذكر التقرير أن الفائض في الحساب الجاري الكويتي تقلص إلى حد ما في الربع الثالث من 2018 ليصل إلى 2,2 مليار دينار (أقل بشكل طفيف، 20% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 2,7 مليار دينار (25% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الثاني من العام. ويعد هذا الفائض هو ثاني أعلى معدل يسجله الحساب الجاري منذ حوالي 4 أعوام. وتآثر مركز الحساب الجاري بالتراجع الحاد الذي شهدته الصادرات غير النفطية (التي تشمل إعادة التصدير) إلى 500 مليون دينار في الربع الثالث مقابل 1,3 مليار دينار في الربع الثاني. من جهة أخرى، انخفض فائض دخل الاستثمار في الربع الثالث بنسبة 12% على أساس ربع سنوي، ليجري فائض الربع الثالث البالغ 1,8 مليار دينار من بين أعلى المستويات تاريخياً. وتراجعت التحويلات المالية



تصل تلك النسبة إلى 1,5%، بما يعرض توقعاتنا في تقدير نمو الناتج الإجمالي غير النفطي ككل إلى نسبة 2,8% للتراجع إلى حد ما.

وتشير أحدث بيانات مساهمة تزايد إنتاج النفط في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث بلغ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي 1,8% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2018 مقابل 0,6% في الربع الثاني، مستفيداً من تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي من 2,1% في الربع الثاني إلى 1,5% في الربع الثالث. من جهة أخرى، تباطأ النمو غير النفطي إلى 2,3% مقابل 4,5% في الربع الثاني، إلا أنه استناداً إلى طرق منهجية أخرى (المستخدم للبيانات السنوية الرسمية)

بترجع الإنتاج بواقع 85 ألف برميل يوميا (3/3) عن المستويات المرجعية لشهر سبتمبر.

وتشير أحدث بيانات مساهمة تزايد إنتاج النفط في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث بلغ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي 1,8% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2018 مقابل 0,6% في الربع الثاني، مستفيداً من تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي من 2,1% في الربع الثاني إلى 1,5% في الربع الثالث. من جهة أخرى، تباطأ النمو غير النفطي إلى 2,3% مقابل 4,5% في الربع الثاني، إلا أنه استناداً إلى طرق منهجية أخرى (المستخدم للبيانات السنوية الرسمية)

## 1,8% ارتفاع الناتج الإجمالي بالربع الثالث 2018

82% نمو مبيعات العقارات على أساس سنوي

## في القطاعين العام والخاص باستثناء العمالة المنزلية 1407 دنانير راتب الكويتي.. و296 ديناراً للوافد

وأوضح التقرير أن معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص بلغ نحو 1375 ديناراً، أي أدنى بنحو 22,6% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي 719 ديناراً، ويبلغ للإنثى غير الكويتيات 662 ديناراً، بفارق لصالح الذكور بنحو 7,9%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1481 ديناراً، ويبلغ المعدل نفسه لغير الكويتيين 691 ديناراً، بفارق 114,2% لصالح الكويتيين.

## تقرير الشال

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن عدد العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثاني من 2018 بلغ نحو 2,074 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وعند إضافة حجم العمالة المنزلية - القطاع العائلي - وما في حكمها البالغة نحو 688,6 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2,760 مليون عامل، حسب الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع العام نحو 1775 ديناراً، وبلغ ذلك المعدل

## «موديز»: نظرة مستقبلية مستقرة للجدارة الائتمانية السيادية الخليجية في 2019

استعرضت مجلة ميد أهم الأحداث على الساحتين الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط وعلى رأسها تعافي أسعار النفط بعد اتفاقية أوبك والمنتجين المستقلين على خفض الإنتاج، والنظرة المستقبلية المستقرة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وملاءمتها المالية، واعتزام الشركات الصينية استثمار ما يصل إلى 3 مليارات دولار في مشروع حقول نفط في العراق، وأخيراً قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية.

ومنحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرة مستقبلية مستقرة للجدارة الائتمانية السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019، على نحو يعكس التوقعات بأن ظروف الائتمان الأساسية ستقود الائتمان السيادي خلال الأشهر الـ 12 إلى الـ 18 المقبلة، مشيرة إلى أن أسعار النفط القوية خلال معظم عام 2018 خفضت الضغوط المالية والخارجية على دول المجلس على المدى القصير، لكنها حذرت من أن فترات ارتفاع أسعار النفط تميز إلى تقويض الزخم لدى الحكومات لتتوسع قواعدها المالية وكبح الإنفاق، مما يجعلها من الناحية الائتمانية عرضة للمراحل المقبلة من انخفاض أسعار النفط.

وذهب في القطاع الخاص 73,1 ألف عامل (71,2 ألف عامل في نهاية عام 2017) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80,5% عمالة حكومية و19,5% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 39,1%، إضافة إلى نحو 4,6% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 15,3% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 22% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 80,9% من موظفي القطاع الحكومي متعلمين.

## العمالة المنزلية تشكل ربع «الوافدة»

تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وياجمالي عمالة بنحو 481,7 ألف عامل (466,3 ألف عامل نهاية 2017)، وبنسبة 17,5% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 374,8 ألف عامل (365,6 ألف عامل في نهاية 2017) وبنسبة 13,6% من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية. وتأتي بنغلاديش عمالة المرتبة الرابعة بياجمالي عمالة بنحو 269,4 ألف عامل (253 ألف عامل في نهاية 2017)، أو ما نسبته 9,8% من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الغلبين لبد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بياجمالي عمالة بحدود 217,3 ألف عامل (243,4 ألف عامل في نهاية 2017) وبنسبة 7,9% من إجمالي العمالة، وبنحو 9,1% من إجمالي العمالة الوافدة.

كشفت تقرير الشال أن نحو ربع إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، حيث بلغ عددها كما في نهاية الربع الثاني من 2018 نحو 688,6 ألف عامل (677,9 ألف عامل في نهاية 2017)، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 349,8 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 338,8 ألف عاملة، وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء. وقال التقرير أن عمالة الذكور القادمين من الهند